التنويع الاقتصادي كبديل تنموي استراتيجي ضمن اطار التنمية المستدامة

Economic diversification as a strategic developmental alternative within the framework of sustainable development

د. صالح محرز
جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر
Salah.mahrez@univ-tebessa.dz
د. طارق راشي
جامعة سوق أهراس، الجزائر
islame.tarek@yahoo.fr

تاريخ الاستقبال: 10 / 10 / 2019 تاريخ القبول: 15 / 11 / 2019 تاريخ النشر: 15 / 12 / 2019

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تشـريح اسـتراتيجية التنويع الاقتصـادي كبديل تنموي مسـتدام في الدول العربية النفطية وتبيان الفوائد التي يفرزها التنويع الاقتصادي عند التطبيق، لتحقيق تقدم معتبر في بناء اقتصاد متنوع في مختلف القطاعات ومنها السياحة والعقارات والمصارف والطيران والطاقة النظيفة والاتصالات والاستثمارات الاجنبية...الخ لتصبح في الوقت الحالي هذه القطاعات مدرة لنسب معتبرة في الناتج الوطني.

- **الكلمات المفتاحية:** التنويع الاقتصادي - التنمية - بديل استراتيجي - التنمية المستدامة.

Abstract:

The objective of this paper is to analyze the economic diversification strategy as a sustainable development alternative in the Arab oil countries and to demonstrate the benefits of economic diversification in practice to achieve significant progress in building a diversified economy in various sectors including tourism, real estate, banking, aviation, clean energy, At present, these sectors are generating significant proportions in national output.

- ***Keywords:*** *Economic diversification –A strategic alternative – development – sustainable development.*

- المقدمة:

يشكل موضوع التنويع الاقتصادي إحدى أهم القضايا الأساسية التي يتعلق بها مستقبل التنمية المستدامة في الاقتصاديات ذات القطاع (المنتوج) الواحد وبخاصة الدول العربية النفطية والجزائر منها، إذ عجزت السياسات الاقتصادية المستخدمة في اغلب تلك الدول على تحقيق قاعدة لاقتصاد وطني قادر على الصمود واستمرار النمو في المدى الطويل.

حيث تؤكد التجربة في معظم تلك الدول ومنها الجزائر على وجه الخصوص اعتماد إقتصادياتها على العوائد النفطية في معالجة كافة المشاكل الانية التي تواجهها سوء كانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية ومن ثم فإنها بدلا من أن تزيد وتنمي القطاعات الاقتصادية المنتجة وتعد البلاد تدريجيا للاعتماد على الذات بمعزل عن الثروة النفطية الناضبة، انغمست في سياسات أدت إلى هدر معظم الطاقات المتاحة وبذلك لم تفشل في خلق قطاعات إنتاجية جديدة فحسب وإنما أدت إلى تعثر النشاطات التقليدية القائمة الزراعة والتجارة وغيرها، فضلا عن تفاقم الاختلالات الهيكلية ومنها ارتفاع نسبة العمالة في القطاع الحكومي غير المنتج.

لذلك فإن مطلب التنويع الاقتصادي يعد ضروريا وملحا في الدول العربية النفطية ومنها الجزائر مما يستوجب ذلك البحث عن بدائل حسب الأولوية قادرة على التجديد واستغلال الفوائض المالية لتلك الدول بما يحقق تنمية مستدامة حقيقية قادرة على الاستمرار ومواجهة الأزمات الخارجية التي قد يتعرض لها الاقتصاد الوطني.

فالاستخدام الاقتصادي الجيد للموارد المالية البترولية في إطار التنمية المستدامة يقتضي توجيهها للأنشطة والقطاعات المتنوعة التي تؤدي إلى زيادة الترابط مع باقي قطاعات الاقتصاد الوطني والتي من الممكن ان تحقيق التنويع في الناتج الوطني وتوظف اليد العاملة مما يقلص من نسبة البطالة.

ولتحقيق هذا الهدف لابد من وجود استراتيجية وطنية تحدد الأولويات الأساسية حسب المقومات ونسب النجاح في مجال الإصلاح والتنويع الاقتصادي, هذا بالإضافة إلى توفر الإرادة اللازمة لتحقيق ذلك.

1- ماهية التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة التي ظهرت كمعلم بارز في مسيرة تطور الفكر التنموي والوعي الدولي للعلاقة القائمة بين الإنسان والتنمية والبيئة. حيث لم يكن هذا المفهوم وليد ساعته، بل كان نتاج مخاض طويل في رحم الفكر التنموي. لقد مرة عملية التنمية بعدة مراحل يجد فيها المتتبع لتاريخها على الصعيد العالمي أنه طرأ تطور مستمر وواضح على مفهومها، وكان هذا التطور استجابة واقعية لطبيعة القضايا المطروحة، وخاصة تلك المتعلقة بالمشكلات البيئية المؤثرة التي تواجهها المجتمعات وتهدد المعمورة بأكملها، بالإضافة لتعالي صيحات الفقراء، وكذلك انعكاسا حقيقياً للتجارب الدولية التي تراكمت عبر الزمن في مجال التنمية.

1-1- تعريف التنمية المستدامة

للولوج في مفهوم التنمية المستدامة، حاول بعض الباحثين تحليل وتقسيم هذه العبارة إلى كلمتين، فتمثلت الأولى في مصطلح التنمية التي سال فيها الحبر الكثير وعرفت بصورة شاملة على أنها:" إحداث تغيرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية...لتكون في مستوى رفاه وتطلعات الشعوب"، أما الكلمة الثانية فكانت المستدامة التي تعني الاستمرارية والتواصل، دائماً حاضراً ومستقبلا. (عبد الله خبابة، 2009) ويعود أصل مصطلح الاستدامة **Sustainable** إلى العلم الإيكولوجي **Ecology** حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة نتيجة ديناميكيتها (تفاعلها مع بعضها البعض)- إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر ببعضها البعض. (عثمان محمد غنيم، 2007).

وفي المفهوم التنموي أستخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد والعلم الإيكولوجي فكان مفهوم الاستدامة في مغزاه البيئي التنموي من منظور اقتصادي هو:" ضمان ألا يقل الاستهلاك مع مرور الزمن بمعنى أن قدرة بلد ما على الاستدامة هي أن تدفق الاستهلاك والمنفعة يتوقف على التغير في رصيد الموارد او الثروة، وأن ارتفاع الرفاهية بين الأجيال يأتي مع ازدياد الثروة مع مرور الوقت وفي ظل وجود بدائل وإحلال محتمل بين الموارد على مرور الزمن".(خالد مصطفى قاسم، 2006). والاستدامة حسب تقرير لجنة برونتلاند هي: العمل على عدم استمرارية الأنماط الاستهلاكية الحالية في بلدان الشمال والجنوب على حد سواء، واستبدالها بأنماط استهلاكية وإنتاجية مستدامة، ودون ذلك فلا مجال لتحقيق استدامة تنموية شاملة على ارض الواقع. وعليه فإنه لا معنى لأي نشاط تنموي لن تكتب له الاستدامة، بحيث تستفيد منه الأجيال القادمة بنصب عادل من الموارد.

منذ الظهور الرسمي للتنمية المستدامة، تعرضت الكثير من المنظمات العالمية والكتاب والباحثين بشتى الاختصاصات إلى تعريفها، لما لهذا الموضوع من أهمية واتساع، لذلك عان المفهوم من التزاحم الشديد في التعريفات فأصبحت المشكلة ليست في نقص التعريفات وإنما تعددها واختلاف وجهات النظر حولها، وعليه سنحاول التعرض لأهمها كالآتي:

عرفت التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 المعنون بمستقبلنا المشترك (تقرير برونتلاند) على أنها: " تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم". (L. Moutamalle,2004) حيث ركزت فصول هذا التقرير على التنمية المستدامة ودور المجتمع الدولي في تحقيقها من جانبين، أولهما حماية البيئة، وثانيهما الحفاظ على مستقبل الأجيال القادمة. وقد جاء هذا المفهوم الجديد للتنمية ليحدث انقلاباً في المفاهيم التقليدية، بحيث تم بموجب هذا التقرير دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد، كما أن هذا التعريف يحمل في طياته ما يلي) Anthony Rosa et outre, 2005)

- مفهوم "الحاجة" وخاصة الاحتياجات الأساسية للفقراء، الذين ينبغي أن تعطى لهم الأولوية العليا؛
- فكرة "القيود" قدرة البيئة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية. هل أن مخزون رأس المال الطبيعي يمكن أن يبقى سليما للأجيال القادمة؟ أم يجب التفكير في رأس المال الذي يحل محل رأس المال الطبيعي ويلبي الاحتياجات المستقبلية.

عرَف المبدأ الثالث المقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو ديجانيرو سنة 1992 التنمية المستدامة بأنها:" ضرورة إنجاز الحق في التنمية، حيث تتحقق بشكل متساوي الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، وأشار المؤتمر في مبدئه الرابع أن تحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن لا يكون بمعزل عن حماية البيئة بل تمثل جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية".(دوجلاس موسشيت، 2000).

كما عرَف قاموس ويبستر (Webster) التنمية المستدامة على أنها: " تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا، أي ضرورة ترشيد استخدامها". كما يشير البعض في هذا النطاق إلى أنها عملية تغيير بواسطة استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات، والتغييرات والتطورات التقنية والمؤسساتية بتناسق وتكامل لتعزز وتدعيم الإمكانيات الحالية والمستقبلية بهدف تلبية الحاجات البشرية. (Beat Burgenmeier, 2005)

وفي تعريف آخر يمثل محاولة الربط بين البيئة والتنمية الاقتصادية، نجد ان التنمية المستدامة تم تعريفها على أنها: "الحد من التعارض الذي يؤدي إلى تدهور البيئة عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث تكامل ما بين البيئة والاقتصاد". (محمد عبد الكريم، 2000). هذا ما توافق مع تعريف وليم رولكز هاوس (W.Ruckelshaus) مدير إدارة البيئة الأمريكية الذي عرفها بأنها: " تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان وليستا متناقضتان.(عثمان محمد غنيم).

لقد ركزت بعض التعريفات على الصبغة الاقتصادية في تعريفها للتنمية المستدامة وكان أساسها الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها. كما انصبت تعريفات اقتصادية أخرى على الفكرة العريضة القائلة: "بأن استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيق في المستقبل"، وتقف وراء هذا المفهوم الفكرة التي توضح بأن القرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل أو تحسينها. وعليه اعتمد الاقتصاديون في تعريفاتهم للتنمية المستدامة على مصطلح الاستمرارية في محاولة منهم لتوضيح الرغبة في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي من ناحية والحفاظ على التوازن البيئي من الناحية الأخرى، وذلك لتحقيق أقصى منفعة مع الالتزام بإدارة كفء للموارد الطبيعية الموجودة.

كما تعتبر التنمية المستدامة بمثابة منهج تنموي بديل للمناهج السابقة التي استنزفت الموارد، تقوم على مشاركة المجتمع المدني والحكومات في إيجاد الوسائل والآليات اللازمة لتحقيق التوازن بين ثلاثة عوالم رئيسية هي: الاقتصاد، البيئة والمجتمع، من خلال تحقيق الفعالية الاقتصادية والعدالة والمساواة الاجتماعية والسلامة البيئية، بالإضافة إلى المحافظة على الخصوصية الثقافية وتراث البشرية الموروث.(Bruno Cohen-Bacrie, 2006)

إن المتتبع لما سبق من تعريفات، يجد أن التنمية المستدامة تصب في فكرة الاحتياجات الحالية والمستقبلية للأجيال فهي ليست فقط مجرد وسيلة لتغطية الاحتياجات بل هي عملية تتطلب تطوير الاحتياجات بحد ذاتها. إذاً فالتنمية المستدامة الحقيقية هي التي تتصف بالاستقرار، وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل من منظور استخدام الموارد الطبيعية، وتأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد.(عبد الرحمان الهيتي، 2006).

2- أبعاد التنمية المستدامة

لقد تعرض العديد من الكتاب والباحثين بشتى الاختصاصات إلى مفهوم التنمية المستدامة كل حسب وجهة نظره، لما لهذا الموضوع من الأهمية، الشمولية والاتساع. لذلك جاء التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية ليلم شمل وجهات النظر المختلفة ويعطي ما يقارب 20 تعريفاً

للتنمية المستدامة واسعة الاستعمال قسمت على أربعة مجالات تعبر عن الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة، وهي: (مقدم عبيرات وآخرون، 2007).

- على **الصعيد الاقتصادي** تعني التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة خفض استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.
- وعلى **الصعيد الاجتماعي (الإنساني)** فإنها تسعى لتحقيق الاستقرار في النمو السكاني وتقديم أفضل الخدمات الصحية والتعليمية ووقف تدفق الأفراد على المدن من خلال تطوير مستوى الخدمات المقدمة للمناطق الريفية وتحقيق العدالة وأكبر مشاركة شعبية في التخطيط للتنمية.
- أما على **الصعيد البيئي**: تعني التنمية المستدامة حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية.

ومن وجهة **نظر تكنولوجية**: فهي تعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا خضراء وطاقة نظيفة، وهو ما يسمح بإنتاج أدنى الحدود الممكنة من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بطبقة الأوزون. (G. Ferone, D. Debas, A.S. Genin, 2005)

ركز معظم الكتاب والباحثين على ثلاثة أبعاد رئيسة للتنمية المستدامة هي: الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وأهملوا حقيقةً الجانب السياسي الذي هو في رأي البعض الأخر العنصر الذي يدير ويوجه كل الجوانب السابقة في إطار الاستدامة. بالإضافة إلى إهمالهم للبعد الثقافي الذي يعتبر من أساسيات تحقيق التنمية المستدامة.

- **فعلى الصعيد السياسي** تعتني التنمية المستدامة تجسيد مبادئ الحكم الرشيد الذي يرعي الحريات ويضمن الديمقراطية والعدالة والمساواة والشفافية والمحاسبة وحق المشاركة للشعوب في اتخاذ القرارات المصيرية. أما على الصعيد الثقافي تعني التنمية المستدامة تطوير والحفاظ على الخصوصيات الثقافية للشعوب.

مع أنه يمكن التطرق لمفهوم التنمية المستدامة وفقاً لكل مجال من تلك المجالات منفرداً، إلا أن أهمية المفهوم تكمن تحديداً في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات، والقضية هنا أن تلك

الجوانب (الأبعاد) للتنمية المستدامة تبدو نظرياً منسجمة لكنها ليست كذلك في الواقع الممارس. فالتنمية المستدامة يجب أن تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة دون أن يؤثر التطور في أي نظام على الأنظمة الأخرى تأثيراً سلبياً.

من خلال ما سبق، فخلاصة القول أن التنمية المستدامة الشاملة هي تلك التنمية التي تعمل على إحداث التكامل والتناسق بين مختلف أبعادها، والتي تعبر عن وجهات النظر المذكورة سلفاً، لتفرز وتبلور مفهوماً شاملاً لها يعبر عنه بـ: "توظيف التنمية الاقتصادية لخدمة البشرية الحاضرة والمستقبلية، وتحقق لهم كل المتطلبات الاجتماعية وطموحات الحياة المتعددة والمتغيرة، مع المحافظة على خصوصياتهم الثقافية وتطويرها، بالإضافة إلى حماية البيئة من خلال الحفاظ على توازنها وعرقلة استخدام مواردها، في إطار الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والعمل وفق الحيز السياسي الذي يمتاز بالمشاركة الشعبية والرشاد في صنع واتخاذ القرارات، وبالتالي ضمان مراعاة عنصر الاستدامة للتنمية في كل مجال من مجالاتها.

3- مفهوم التنويع الاقتصادي

يقصد بالتنويع الاقتصادي عملية تنويع مصادر الدخل، وتوسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية (زراعية كانت أم استخراجية). (طبايبية سليمة، 2008)

كما يعني التنويع الاقتصادي عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق التراكم في القدرات الذاتية (المحلية)، قادرة على توليد موارد متجددة لبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلية على السوق الداخلي, وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات، حيث يعد التنويع الاقتصادي من الأولويات التي تترجم الاهتمام بسد منابع التخلف والتبعية المفرطة والمستمرة للخارج.(طبايبية سليمة، 2008)

ويعني التنويع الاقتصادي الحد من الاعتماد الشديد على قطاع واحد (نفط غاز) بتطوير اقتصاد متنوع واستحداث صادرات متنوعة وتقليص دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص.

4- مقاييس التنويع الاقتصادي

يمكن الاستناد إلى المؤشرات والمقاييس التالية لتقييم نجاح سياسات التنويع الاقتصادي وتقدمها:

- معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليها النسبة المؤوية لإسهام القطاع الأساسي المعتمد، مقابل القطاعات الاخرى في الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى نمو أو تقلص إسهام هذه القطاعات مع الزمن؛
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار القطاع الأساسي (مثل سعر النفط). ومن المسلم به أن التنويع الاقتصادي يفترض أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن؛
- تطور إيرادات القطاع الواحد الأساسي (النفط والغاز) كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، بالإضافة إلى وتيرة تطور واتساع قاعدة الإيرادات في القطاعات الجديدة المستثمر فيها؛
- نسبة صادرات القطاع الأساسي الواحد (قطاع النفط) إلى مجموع الصادرات؛
- تطور إجمالي العمالة بمجملها، حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي؛
- نسبة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي؛
- مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص لتقييم معدل تنميته وتحديثه؛
- درجة الترابط والتكامل بين القطاع الواحد وباقي القطاعات الأخرى؛
- درجة اتساع وتطور واستحداث بدائل للقطاع الأساسي (مثل قطاع النفط والغاز)؛
- درجة الاستغلال الأمثل للموارد المالية التي يدرها القطاع الأساسي الواحد (النفط والغاز على سبيل المثل) في دولة ما.
- مدى مساهمة القطاعات البديلة في الحفاظ على البيئة والحفاظ على مواردها.

5- التنوع الاقتصادي، الطريق نحو تنمية مستدامة

يعمل الاقتصاد القوي والمستدام على تحسين الظروف المعيشية لأي أمة ويتسبب في وجود وظائف وحالة من الثراء ويشجع على تطوير تقنيات ومعارف جديدة، ويساعد على توفير مناخ سياسي. يتصف بالثبات.

إن التنوع هو عنصر أساسي لتحقيق اقتصاد مستدام فكيف يمكن للاقتصاديات التي ظلت تعتمد على تصدير سلعة واحدة أن تحد من التذبذب وتحقق الاستدامة. أبرز قياس للعلاقة بين الاستدامة والتنوع الاقتصادي وجود دلالة إحصائيّة بينهما ولقد نتج عن مجموعة من التحليلات التي تقيس الإنتاجية والقدرة التنافسية والعلاقة بين التذبذب وعدم الثبات الاقتصادي والتركيز، والعمالة والأداء الاقتصادي، أمّا النتائج الرئيسية فهي التالية:

- يرتبط ضعف التنوع الاقتصادي بانخفاض الإنتاجية والقدرة التنافسية؛
- ترتبط الإنتاجية ارتباطا مباشرا بالقدرة على المنافسة حيث أنه كلما زاد عدد الأفراد أو رأس المال أو كليهما معا والتي هي إلزاميّة للقيام بعمل ما أو إيجاد منتج ما، كلما انخفضت الإنتاجية، مما يؤدي بدوره لزيادة سعر المنتج، ويحد من قدرته المحتملة على المنافسة بالسوق؛
- إن العمالة وإنتاجية رأس المال هي مقاييس أساسية للتنمية الاقتصادية المستدامة، ولقد عقّب على ذلك شادي مجاعص بقوله "ينتج عن ضعف التنويع الاقتصادي وزيادة الاعتماد على سلعة واحدة مهيمنة على القطاع الاقتصادي أثراً سلبياً على الإنتاجية والقدرة التنافسية للقطاعات الأخرى التي تتخلف عن القطاع المنتج لهذه السلعة الواحدة؛
- يؤدّي ارتفاع التركيز الاقتصادي إلى تذبذب النمو وتقلب الدورات الاقتصادية: يضعف التركيز الاقتصادي المرتفع من قابلية الاقتصاد على التعامل مع الأحداث المختلفة مثل التغييرات في سعر السلعة المهيمنة على الاقتصاد.
- لقد تسببت صدمات الأسعار في تقلب الدورات التجارية، حيث تتأثر الاقتصاديات بارتفاع وانخفاض أسعار النفط وممّا يؤدي لانتقال عدوى التذبذب وعدم الثبات من قطاع النفط إلى القطاعات الأخرى غير النفطية. تخضع حساسية الاقتصاد لهذه التغيرات في جميع القطاعات التي تساهم في الجزء الأكبر من الناتج الاقتصادي وفي توفير فرص العمل. إذ تعيق مستويات

التذبذب المرتفعة وعدم الثبات، عمليّة تحقيق نمو اقتصادي مستدام، لأن فترات الازدهار عموما لا تعوض بالكامل الآثار السلبية الهيكلية للأوقات السيئة غير المزدهرة، حيث يبقى للصدمات الاقتصادية أثرا سلبيا ممتدا لفترة طويلة. قد ينتج عن تذبذب اقتصاديات التركيز وضعاً أساسيّاً لمشكلات البطالة ولمخاطر نظامية.

بذلك، ينتج عن ارتفاع التذبذب ارتفاع تواتر حالات البطالة مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة الهيكلية. كما تعني أيضاً أن مشكلة البطالة ترجع لأن العمالة المتوفرة لا تتمتع بالمهارات أو المعارف اللازمة لشغل الوظائف المتاحة. لا سيما أنه لا يمكن بسهولة نقل عمالة تتمتع بمهارات ومعارف خاصة إلى قطاعات اقتصادية مختلفة.

لذلك أصبحت استراتيجية التنويع الاقتصادي تمثل ضرورة حتمية للدول الساعة من أجل تحقيق التنمية المستدامة والتي تعتمد في اقتصاداتها على قطاعات محدودة مدرة للدخل مثل النفط والغاز، حيث أن هناك رابط مشترك بين الاقتصاد القوي المستدام والتنويع الاقتصادي في مدى واسع من القطاعات الأساسية، لأن هذا الأخير يحد من التذبذب الاقتصادي للدول ويزيد من نشاطها الاقتصادي الفعلي ويحسن الظروف المعيشية ويخلق الوظائف ويعتبر كركيزة قوية لمواجهة الصدمات والأزمات غير المتوقعة مثل انخفاض أسعار النفط بالنسبة للدول المعتمدة على هذا القطاع.

6- الجزائر واستراتيجية التنويع الاقتصادي

كما يمكن التطرق لأهمية التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية من خلال دراسة مقارنة ملخصة بين الاقتصاد الصيني المتنوع القطاعات والاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على الريع البترولي. حيث نجد أن الاقتصاد الصيني أسرع اقتصاد في الثلاثين سنة الماضية بمعدل نمو سنوي يتخطى ال 10 % حيث قلص نمو الناتج القومي للفرد الفقر بمعدل 8% سنويا في العقود الثلاثة الأخيرة مع تخفيض نسبة البطالة إلى 4% سنة 2010 رغم الكثافة السكانية الهائلة لهذا البلد وهذا راجع لاقتصادها المتنوع والذي يمتص البطالة من خلال توزيع اليد العاملة على مختلف القطاعات كما يلي:

الفلاحة (43%)، الصناعة (25%)، التجارة والخدمات (32 %).

كما تساهم هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي كما يلي:

- الفلاحة (10.6%)
- الصناعة(46.8%)
- التجارة والخدمات (42.6%)

بينما نجد الاقتصاد الجزائري يعتمد في مداخيله على نسبة 97% من صادرات البترول والباقي 3% موزعة على باقي القطاعات كما نجد أن الناتج المحلي يهيمن عليه القطاع النفطي بنسبة تقارب الـ 60% مما جعل نسبة البطالة مرتفعة مقارنة بالاقتصاد الصيني والتي بلغت في العشيرة الأخيرة نسبة متوسطة بلغت قرابة 20 % كما طغت اليد العاملة الموظفة في القطاع الحكومي غير المنتج على القطاعات الأخرى المنتجة.

من الملاحظ أنه مازال الاقتصاد الجزائري يمتلك فرص كثيرة لم يتم استغلالها بعد. وقطاع الهيدروكربونات يستحوذ على معظم المشاريع التي تجري في الدولة. ويرى صندوق النقد الدولي أن على الحكومة السعي لتنويع مصادر الثروة، من خلال الالتفات إلى قطاعات أخرى تتمتع بإمكانيات واعدة سوف تخفض معدل البطالة في الدولة. وتشمل هذه القطاعات الخدمات المصرفية والاتصالات والأسمدة والعقار والبناء والزراعة والسياحة وغيرها.

إن ما يمكن استنتاجه من خلال ما سبق أن من أبرز التوجهات التي يجب حذوها في إطار التنمية المستدامة في الدول التي تعتمد في اقتصادياتها على نتوج واحد مثل الجزائر (النفط والغاز) هي تحقيق التوظيف الأمثل للفوائض المالية لهذا القطاع في التنويع الاقتصادي في كافة المجالات وخاصة تلك التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية ومقومات هائلة مثل القطاع الزراعي والقطاع السياحي وقطاع الصناعات التحويلية، والعمل على جعل هذا القطاع – النفط والغاز- متكامل مع هذه القطاعات الأساسية، وبالتالي التقليل من تبديد وهدر هذه الثروة نتيجة لتصديرها في حالتها الأولية وجعلها مصدر أساسي للثروة الاقتصادية للبلاد مرتبطة باحتياجات السوق المحلية

بحيث توجه مخرجاته إلى القطاعات المراد الاستثمار فيها لتحقيق التنويع الاقتصادي، ومن بين ذلك ما يلي:[1]

- استغلال جزء من الفوائض المالية لبناء بنية تحتية وهياكل قاعدية ووسائل تكنولوجية تساهم في تطوير كافة القطاعات المراد الاستثمار فيها؛
- القطاع الزراعي على وجه الخصوص فيؤمن له احتياجاته من الأسمدة والبلاستك والطاقة... وغيرها؛
- القطاع الصناعي حيث يعتبر البترول مادة أولية يستخدم في إنتاج ألاف المنتجات الصناعية فضلا عن كونه مادة طاقوية؛
- الاستثمار في القطاع السياحي كبديل أساسي من خلال توفير البني والهياكل السياحية اللازمة وتأهيل اليد العاملة لذلك؛
- توجيه الاستثمار لتطوير القطاع الخدماتي وجعله يمتاز بالسرعة لمسايرة التطورات المحيطة كالاهتمام بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أصبحت تمثل عامل أساسي لعملية التنمية؛
- تخصيص جزء من هذه الفوائض لتنويع مصادر الطاقة وخاصة الطاقات المتجددة النظيفة التي ستحل في المدى المتوسط والبعيد محل الطاقة المتأتية من الثروة البترولية والغازية الناضبة.

وعليه فإن الاستثمار في القطاعات السابقة بتوجيه الموارد المالية الناتجة عن قطاع النفط والغاز للاستثمار في التنويع الاقتصادي يجعل من الاقتصاد الوطني اقتصاد قوى ومستدام متكامل ومترابط يحقق احتياجات السوق المحلية ويساهم في التصدير في المدى المتوسط والطويل، كما يعمل على توظيف اليد العاملة مما يقلص من البطالة.

- الخاتمة:

ان مقاربة التنمية المستدامة بالاعتماد على التنويع الاقتصادي تعمل على إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد تؤدي إلى تكوين قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات، متشابكة النشاطات ومتكاملة الوحدات. هذه القاعدة تكون قادرة على الاستجابة للتغيرات الهيكلية في نمط

الإنتاج المستقبلي والتكيف مع متطلبات التنمية بما يحقق في النهاية توليد طاقة إنتاجية ذاتية ومتجددة ذات أداء اقتصادي واجتماعي كفؤ وتوفر الاحتياجات الأساسية للمجتمع وتحسن من نوعية حياته وتقلص من البطالة وتحرر من الاقتصاد من التبعية المتعددة الجوانب.

- قائمة المصادر المراجع:

- باللغة العربية:

1. عبد الله خبابة، رابح بوقرة، (2009)، **الوقائع الاقتصادية " العولمة الاقتصادية والتنمية المستدامة"**، الإسكندرية: مؤسسة شهاب الجامعية.
2. عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، (2007)، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها و أدوات قياسها**، ط1، عمان: دار الصفاء للنشر و التوزيع.
3. خالد مصطفى قاسم، (2006)، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الإسكندرية: الدار الجامعية.
4. دوجلاس موسشيت، (2000)، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، ط1، القاهرة: الدار الدولية للاستشارات الثقافية.
5. محمد عبد الكريم؛ محمد عزت محمد؛ إبراهيم غزلان، (2000)، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، مصر: دار المعرفة الجامعية.
6. عبد الرحمان الهيتي، (2006)، التنمية المستدامة في المنطقة العربية: الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية، **مجلة شؤون عربية**، العدد 125، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص: 103.
7. مقدم عبيرات؛ عبد القادر بلخضر، (2007)، الطاقة وتلوث البيئة والمشاكل البيئية العالية، **مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير**، العدد07، الجزائر: جامعة سطيف، ص: 51.
8. طبايبية سليمة؛ لرباع الهادي، التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، **مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، أيام 7-8 أفريل 2008، الجزائر: جامعة سطيف.
9. صالح صالحي، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، **مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، أيام 7-8 أفريل 2008، الجزائر: جامعة سطيف.
10. العلم الإيكولوجي Ecology حقل معرفي جديد ظهر في أوائل القرن العشرين ليعنى بدراسة العلاقة التفاعلية بين الكائن الحي والوسط البيئي الذي يعيش فيه. وللايكولوجيا فروع متخصصة عديدة أفرزتها تطورات المعرفة الإنسانية في سياق التشعب المتواصل للتخصصات العلمية، إلا أنها جميعها تلتقي في محور مشترك يعنى بدراسة أنماط العلاقات التفاعلية المتبادلة بين الكائنات ألحية وبين الأوساط البيئية التي تعيش فيها. لمزيد من التفاصيل انظر في ذلك: النظام الإيكولوجي على الموقع:

http://www.qalqilia.edu.ps/icology.htm

باللغة الاجنبية:

1. G. Ferone, D. Debas, A.S. Genin**, (2005), Ce que développement durable veut dire**, éditions d'organisation.
2. Bruno Cohen-Bacrie, (2006), **communiquer efficacement sur le développement durable de l'entreprise citoyenne aux collectivités durables**, paris : les éditions démos
3. Beat Burgenmeier, (2005), **Economie de développement durabl**e, 2ème éd, Bruxelles.
4. L. Moutamalle, (2004), **L'intégration du développement durable au management quotidien d'une entreprise**, Paris : L'Harmattan.
5. Anthony Rosa et outre, (2005), **Guide pratique du développement durable** , AFNOR.